

قرار رقم (١٧٥٥) لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/ ١٠ / ٢٥

بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته .

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطى - نائب رئيس الهيئة .

وعلى مذكرة قطاع التأسيس والترخيص ورقابة المهنيين المعدة فى هذا الشأن.

" قرار "

مادة أولى: يعاد قيد أسم وسطاء التأمين الاتى أسمائهم فيما بعد بسجل وسطاء التأمين كوسطاء تأمين حرة وفقاً لأحكام المادتين (٧٣) ، (٧٤) مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وب نفس رقم قيدهم السابق وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

م	اسم الوسيط	الرقم	الصفة	الرقم القومى
١	مصطفى كمال يوسف عبد المنعم	٢٣٤٠٨	وسيط تأمين حر	٢٧٩١٢٢٩٠١٠٣٩٧٦
٢	هدير ابراهيم عبد الغنى حسان الرمادى	٣٥٩٨٧	وسيط تأمين حر	٢٩٥٠٨٠٦١٦٠٠١٢٧

أ.ع. عبد الحليم

نائب رئيس الهيئة

مادة ثانية :- على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه .

أعني المصالح

نائب
رئيس الهيئة

المستشار / رضا عبد المعطي



٤٦٠٧٦